# مؤتمر باريس بشأن المناخ لعام ٢٠١٥

## (الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف)

دكتور / أحمد عبدالعال محمد
رئيس مجلس الإدارة

التغيرات المناخية لم تعد كلمة تقال فى المحافل الدولية والمؤتمرات الدولية ثم تنتهى بانتهاء المؤتمر حيث بدأ العالم أجمع يشعر بتأثير هذه التغيرات المناخية متمثلة فى العواصف والأمطار والجفاف والتصحر وذلك من دولة إلى أخرى حيث أنه ليس هناك دولة فى العالم لم تتأثر بعد بهذه التغيرات، ومن الآثار السلبية لتغيرات المناخ نجد أن انعكاسات التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض أكثر من ١,٥ إلى ٢ درجة مئوية سوف يؤدى إلى إرتفاع منسوب المياه فى البحار والمحيطات ويهدد بعض الدول بالغرق والزوال تماماً وهناك دول أخرى مثل مصر مهددة بغرق مناطق حيوية فيها مثل بعض محافظات السواحل وكذلك دلتا مصر كما يؤدى ذلك إلى نقص الموارد وتأثر الزراعة وتهجير أكثر من ٥ ملايين شخص من هذه المناطق وتقدر هذه الآثار السلبية على مصر وحدها بأكثر من ٥٠ مليار دولار، كما يؤثر إرتفاع منسوب المياه على حركة سير التجارة والملاحة البحرية والإنتاج الزراعى والأمثلة على الآثار السلبية كثيرة وتؤثر على جميع دول العالم الأمر الذى حدا بالدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى وضع إتفاقية بشأن التغير المناخى وقد صدق ١٩٥ طرفا على إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منذ اعتمادها فى عام ١٩٩٢. واعتمد بروتوكول كيوتو فى عام ١٩٩٧ من أجل تطبيق الاتفاقية. ودخل حيز النفاذ فى عام ٢٠٠٥. وحدد البروتوكول أهدافا تتمثل فى تقليص انبعاثات غازات الدفيئة والحد منها للبلدان المتقدمة والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالى إلا أن بعض الدول الكبرى والتى تشارك بنصيب أكبر فى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى لم تنضم لهذه الاتفاقية.

▹ واستهلت الأطراف أعمالاً فى عام ٢٠٠٧ ترمى إلى إعداد إتفاق بشأن المناخ لفترة ما بعد عام ٢٠١٢، يطبق على جميع الأطراف التى تتسبب فى انبعاثات الغازات الدفينة.

▹ أكدت الأطراف فى عام ٢٠١١ عزمها على إبرام إتفاق جديد بشأن المناخ فى عام ٢٠١٥ يستهدف وضع آليات محددة للحد من إرتفاع درجة حرارة الأرض بحيث لا يزيد الإرتفاع عن ١,٥ إلى ٢ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٢٠ وذلك من خلال خفض الانبعاثات بنسبة قد تصل إلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ بالمقارنة مع مستوياتها عام ٢٠١٠.

▹ استضافت فرنسا فعاليات مؤتمر المناخ لعام ٢٠١٥ المتمثل فى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف فى إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ونظم المؤتمر تحت مظلة المجلس الدولى للعلوم، ومبادرة أرض المستقبل، واليونسكو ومؤسسات البحوث الفرنسية الكبرى، وذلك بدعم من

الحكومة الفرنسية، وشهد المؤتمر حضور مكثف من وفود تمثل ١٩٥ دولة على مستوى العالم منهم ملوك ورؤساء ١٥٠ دولة من بينها مصر، علاوة على ممثلى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

▫ يهدف المؤتمر إلى إبرام إتفاق جديد بغية دخوله حيزا التنفيذ فى عام ٢٠٢٠ ويستهدف الأتفاق وضع آليات محددة وملزمة لأطراف الأتفاقية للحد من إرتفاع درجة حرارة الأرض بحيث لا يزيد الأرتفاع من ١,٥ إلى ٢ درجة مئوية من خلال العمل على تخفيض الأنبعاثات الحرارية من حيث استهلاك الموارد الطبيعية (الماء والنفايات والطاقة) وانبعاثات الغازات الدفيئة إلى أدنى حد، ويتناول المؤتمر أربعة محاور رئيسية، وهى:-

١- توفير لمحة عامة عن آخر التطورات المحرزة على صعيد المعارف العلمية بشأن تغير المناخ.

٢- استكشاف مجموعة واسعة من المسارات التى تجمع بين التخفيف من حدة تأثير تغير المناخ والتكيف معه، والتنمية المستدامة.

٣- تقييم إمكانيات إيجاد حلول قائمة على الأدلة للتحديات التى يفرضها تغير المناخ.

٤- الإسهام فى حوار المجتمع العلمى.

تحدث أمام المؤتمر ملوك ورؤساء دول العالم، من بينهم الأمين العام للأمم المتحدة الذى أوضح أن أكثر من ١٨٠ بلدا قد قدمت الخطط الوطنية بشأن تغير المناخ والتى تغطى ما يقرب من ١٠٠ فى المائة من الانبعاثات العالمية وأشار إلى أن إرتفاع درجات الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين له تأثيرات سلبية على الأمن الغذائى والمائى، والاستقرار الاقتصادى والأمن الدولى، وأكد على أهمية التوصل إلى إتفاق حقيقى عالمى فى باريس.

وذكر أنه يجب على الدول المتقدمة الحفاظ على تعهدها بتوفير ١٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ وانه يجب تضمين الاتفاق الجديد إطارا شفافا واحدا للقياس والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز، وينبغى أن تتلقى البلدان ذات القدرات المنخفضة الدعم وتتمتع بإجراءات مرنة حتى تتمكن من تلبية متطلبات هذا النظام الجديد.

كما تحدث الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية حيث أشار إلى أن معدل الانبعاثات الحرارية إذا استمرت على النحو الحالى فسوف يؤدى ذلك إلى إرتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل ٦ درجات مئوية.

واعتبر الرئيس الفرنسى أن الاقتصاديات النامية يجب بدورها أن تعمل بمنتهى السرعة للانتقال للعمل على مصادر الطاقة المتجددة وأكد أن مستقبل الكرة الأرضية سيتعلق بالقرارات التى سيتم اتخاذها خلال المؤتمر.

وتحدث الرئيس الأمريكى باراك أوباما والرئيس الصينى شى جين بينغ ورئيس وزراء الهند ناريندرا مودى والرئيس الروسى فلاديمير بوتين وغيرهم من الرؤساء وتضمنت المداخلات دور الدول المتقدمة فى كونها مصدر كبير لانبعاث الغازات المسببة للحرارة التى تنتج عنها التغيرات المناخية والآثار السلبية التى تؤثر بدورها على الأوضاع الاقتصادية للبلاد علاوة على تأثيرها على البيئة والصحة وأرواح البشر، كما أشارت الوفود إلى أنه يتعين على الدول المتقدمة أن تتحمل العبء الرئيسى فى التصدى للتغير المناخى نظراً لكونها المصدر الأساسى للأنبعاثات الحرارية، وأكدت وجوب توحيد الجهود بهدف التوصل إلى إتفاقية شاملة ومتزنة توحد الجميع فى التصدى لظاهرة التغير المناخى على أنه يحق لكل دولة اختيار المعالجة التى تتلاءم مع ظروفها.

▫ ونظراً لوضع مصر الدولى بصفة عامة والأفريقى بصفة خاصة فقد شارك وفد مصر برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسى الذى مثل القارة الأفريقية بوصفه رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات

الأفارقة المعنية بتغيرات المناخ وأيضاً رئيس مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة وقد ألقى سيادته أكثر من كلمة خلال فعاليات المؤتمر تناولت المواضيع الآتية:-

١- التغيرات المناخية معبراً عن وجهة نظر أفريقيا وتوضيح المبادرات التى وضعتها مصر باسم أفريقيا فى سياق التكيف مع المناخ.

٢- استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة باعتبارها مصدر بديل يساهم فى تخفيض الانبعاث الحرارى.

٣- تعزيز التعاون الثنائى بين مصر وفرنسا علاوة على التعاون الدولى بين مصر ودول العالم فى مجال مكافحة الأرهاب.

وأشار الرئيس أن أفريقيا هى الأقل إسهاماً فى إجمالى الانبعاثات الضارة والأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ، وذكر الرئيس أن أفريقيا تطالب بالتوصل لاتفاق دولى عادل وواضح يقوم على التباين فى الأعباء بين الدول المتقدمة والنامية، وفى إطار المسئولية المشتركة لمواجهة التغيرات المناخية، ووفقا لمبادىء وأحكام إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وأن يعكس هذا الاتفاق الالتزام بتوفير ١٠٠ مليار دولار سنويا للدول النامية بحلول عام ٢٠٢٠ ومضاعفته بعد ذلك لصالح المبادرات الهادفة للحد من التغيرات المناخية فى البلدان النامية.

كما التقى السيد الرئيس السيسى مع رئيس فرنسا فرانسو هولاند وبعض الشخصيات القيادية فى فرنسا حيث تناول اللقاء مباحثات لدعم وتعزيز التعاون بين البلدين فى مجال مكافحة الأرهاب وكافة المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية .. الخ.

ومن ناحية أخرى فقد أعلنت البلدان المتقدمة فى كوبنهاجن عن التبرع بمبلغ ١٠٠ مليار دولار أمريكى سنوياً لصالح البلدان النامية للمساهمة فى تمويل قضية المناخ بحلول عام ٢٠٢٠. وقد جرت تعبئة جزء من هذه الأموال وليس كلها على أنه يجب أن يتم التشاور بشكل موثوق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء لتحديد كيفية التصرف فى هذا المبلغ، واعتماد هذه الأموال بطريقة متوازنة للحد من الآثار السلبية للتغير المناخى الناتج عن إرتفاع درجة حرارة الأرض إلى جانب التكيف مع التغيرات المناخية على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغى للبلدان المتقدمة أن تكون على رأس المسيرة، وأن تعزز دعمها بالنسبة إلى تمويل فترة ما بعد عام ٢٠٢٠، على أن يقوم التمويل العام بدور حفاز فى تعبئة التدفقات الأكبر بكثير من الاستثمارات الخاصة التى ستدعو الحاجة إليها من أجل تحويل الاقتصاد العالمى إلى إتجاه يتسم بانخفاض الكربون وبحالة صمود أمام المناخ.

والهيئة العامة للأرصاد الجوية تأمل فى أن يتوصل المؤتمر إلى إتفاقية تحقق التوازن لجميع الأطراف خاصة الدول النامية وأن تتضمن التزام الدول المتقدمة إلى أخذ دور فعال تجاه الحد من الانبعاث الحرارى ومساعدة الدول النامية لمجابهة الآثار السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية خاصة وأن مجابهة التغيرات المناخية لم تعد تحتمل التأجيل نظراً لأن تأثير هذه التغيرات مرتبط بحياة الشعوب ومن جهتها فإن الهيئة بصدد تطوير إداراتها حيث أنه لابد من مواكبة التطور التقنى العالمى للأمداد بتنبؤات وبيانات إرصاد جوية دقيقة وعليه وضعت الهيئة خطتها لتطوير التنبؤات الجوية بالهيئة من خلال شراء أنظمة رادار وريد وتركيب حاسب آلى عملاق بالهيئة علاوة على توريد وتركيب محطات رصد آلية، كل ذلك سوف يساهم فى دعم التنمية المستدامة للدولة من خلال أنظمة الانذار المبكر الذى يساعد متخذى القرار بالدولة على أتخاذ القرارات الصائبة فى حينه للتصدى للكوارث التى قد تنتج عن الآثار السلبية للطقس السىء الناتج عن التغيرات المناخية كما يساهم فى الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وعلى أرواح المواطنين.

PARIS2015
COP21·CMP11

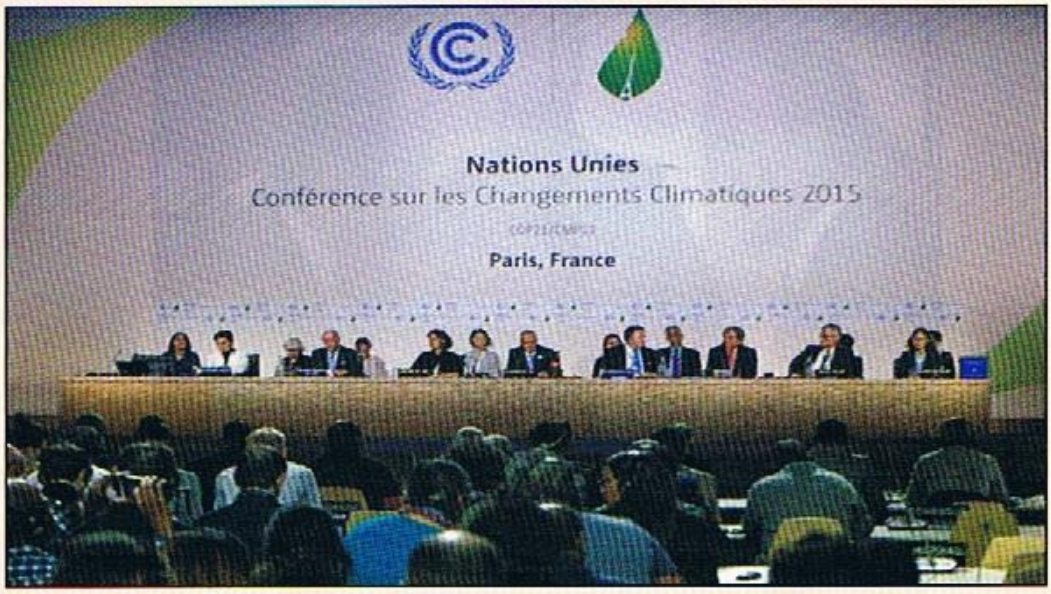
Nations Unies
Conférence sur les Changements Climatiques 2015
Paris, France

# لقاءات الرئيس السيسى فى مؤتمر باريس للمناخ